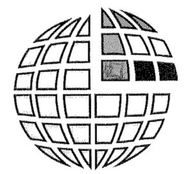
الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

سلسلة
محاضرات
الإمارات
57

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

اهداءات ٢٠٠٣

سفارة الإمارات العربية المتحدة

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 57 ـ

الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

قدمت هـذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 23 نيسان/ إبريل 2001

الطبعة الأولى 2002

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-000-5

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +

فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.ac.ae

الرأي العام وأهميته في صنع القرار

أولاً: مقدمة

يحتل موضوع الرأي العام وصنع القرار موقع القمة في الدراسات العلمية التي تؤصل للتطور الديمقراطي والمشاركة السياسية، أو تلك التي تبحث في الاتصال والاجتماع السياسي والرأي العام، وكذلك الأدبيات المتعلقة بصنع القرار السياسي ونظم الحكم، وقد تزايد الاهتمام بالرأي العام في الدراسات المعاصرة نتيجة لثورة المعلومات وتقنيات الاتصال التي تمنح فرصاً أوسع للرأي العام في الحياة السياسية المعاصرة، وعلى الأخص علاقته بصنع القرار. وسوف يتم بحث هذا الموضوع من خلال أربع قضايا هي المقدمة وفيها يتم شرح أهمية القضية المطروحة وموقعها على مستوى الفكر والممارسة، وتناقش القضية الثانية مفهوم الرأي العام ومقوماته، أما القضية الثالثة فتعرض لمفهوم عملية صنع القرار وآلياته، وتركز القضية الرابعة على الكيفية التي يتشكل بها الرأي العام، والكيفية التي يؤثر بها في صنع القرار، وتنتهي هذه الورقة بخلاصة موجزة لأهم نتائجها.

و لعله من المفيد الإشارة إلى أن قيمة الرأي العام ومشاركته في صنع القرار تتزايد يوماً بعد يوم، وقد بلغت أقصاها في الآونة الأخيرة للأسباب الآتية :

1. أن المشاركة الحقيقية للرأي العام في صنع القرار، أياً كان نوعه ومستواه هي المظهر الأهم للتعبير عن الممارسة الديمقراطية في المجتمع[1]، ولذلك تدعي كل النظم أنها تحتكم إلى الرأي العام في صناعتها للقرارات ووضعها للسياسات.

2. الأهم من ذلك أن النظم الحاكمة في كل أنحاء العالم المعاصر تكاد لا تقف فقط عند حد الادعاء بالأخذ بالرأي العام في صنع القرارات

ووضع السياسات العامة، ولكن يمتد الإعلان ليشمل الربط بين الرأي العام وطبيعة السلطة أو النظم الحاكمة، فشرعية السلطة السياسية في المجتمع رهن بقبول الرأي العام لها؛ ولذلك تزْعم كل النظم الحاكمة تقريباً أن وجودها والسلطة المخولة لها جاءت بتفويض من الرأي العام سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة. وهو نوع التفويض الذي جاء بأسلوب قائم على الموضوعية والنزاهة والشفافية والحرية وغيرها من المفاهيم التي تبرز قيمة الرأي العام ودوره في المجتمع المعاصر.

3. ليس غريباً أن يتزايد الاهتمام بالرأي العام في عصر العولمة وثورة الاتصال وتقنيات المعلومات المعاصرة، فالنتيجة المباشرة لهذه الثورة هي تعاظم دور الرأي العام كأحد مدخلات صنع القرار، وتقلص دور الفرد أو النظم الحاكمة في هذه العملية. فتقنيات الاتصال وفي مقدمتها الإنترنت تخطت قدرة الدولة على الرقابة الصارمة على مصادر المعلومات الخارجية، وكذلك قدرة الدولة على احتكار الرأي أو المعلومة، فضلاً عن تعظيم قدرة الفرد والجمعيات والتنظيمات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني على استخدام هذه الوسائل التقنية الجديدة للتعبير عن الرأي وممارسة الحق في الاتصال والتفكير والنقد على كافة المستويات المحلية والعالمية، دون أن تخضع هذه الممارسات لقيود سياسية محلية(2). بيد أن تقنيات الاتصال المعاصرة يمكن أن تعزز من قيمة الرأي العام ودوره في الدول الديمقراطية أصلاً، في حين أنها قد تستخدم كأداة في يد الحكومات غير الديمقراطية لإحكام السيطرة على الرأي العام غير المؤهل ثقافياً واجتماعياً وسياسياً وفنياً للتعامل مع التقانة الحديثة.

4. نتيجة لما سبق سادت الأفكار التي تعظم من دور الرأي العام في العملية السياسية كلها، وترجمت لمبادرات فعلية تقوم على أفكار مثل الديمقراطية الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والحكومة العالمية وغيرها من الاتجاهات التي يتعاظم انتشارها عالمياً وتسعى لتأكيد سيادة الشعوب في مواجهة سيادة الدول[3].

5. إن ما سبق يعني إبراز حقيقة في غاية الأهمية، وهي أن أهمية الرأي العام تكمن في ذاته أولاً، وأهمية دوره في صنع القرار ثانياً. وأن هذا وذاك هو جوهر النظرية والممارسة الديمقراطية المعاصرة.

6. إن مشاركة الرأي العام في صنع القرار يجب النظر إليها على أنها غاية في ذاتها، فضلاً عن أنها وسيلة لتحقيق الانتماء الوطني والرشد في صناعة القرارات، كما أن الانتقال من التبعية إلى الاستقلال ومن التخلف إلى التنمية ومن العزلة إلى الاندماج ومن السلبية إلى الإيجابية ومن الإحساس "بالأنامالية" إلى الإحساس بالمسؤولية ومن عالم الاضطرابات السياسية إلى المجتمع المستقر؛ كلها نتائج طبيعية للمشاركة الحقيقية للرأي العام في صنع القرار.

7. إلا أنه يجب أن نبادر بالقول إنه ليس شرطاً لممارسة الرأي العام لهذا الدور الحيوي الالتزام بالنهج الأمريكي أو الغربي في هذا الشأن، وذلك على الرغم من تسويق البعض لعالمية المفهوم الغربي في الرأي العام وفي الممارسة الديمقراطية كلها، خاصة بعد تحول الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوربا الشرقية إلى تبنّي النموذج الغربي، ومن ثم انقضاء أي مبرر لتعدد النماذج العالمية في هذا الصدد، والإدعاء بسيادة نموذج عالمي واحد. فالرأي العام ابن طبيعي لبيئة محلية بكل سماتها وتراثها وقيمها ومشكلاتها.

8. إن ما ورد في النقطة السابقة لا يعني الرفض المطلق للنموذج الغربي، خاصة أنه تجاوز الأساس الفلسفي والاجتماعي لليبرالية التقليدية والقائم على الإغراق في الفردية، وأصبح يتجه إلى نوع من التوازن الفردي-الاجتماعي،[4] كما يرجع الفضل إلى الغرب في تطوير طرق القياس والتنبؤ العلمي بالرأي العام، ولكن ما أعنيه هو إمكانية التنوع في الفكر والقيم، وكذلك الممارسات الخاصة بالرأي العام ومشاركته في صنع القرار والعملية السياسية برمتها، وأعني تحديداً أن الفكر الإسلامي يقدم نموذجاً يحتذى يقوم على احترام الرأي العام والاحتكام إليه في كل ما يتعلق بإدارة شؤون المجتمع، كما أنه مصدر السلطة في المجتمع وصاحب القرار الرئيسي ما دام لا يصطدم بما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فالمرجعية الرئيسية لدور الرأي العام في صنع القرار في المجتمع المسلم هي الاحتكام إلى شرع الله. وجمهور الرأي العام الإسلامي هو خليفة الله في الأرض تحكمه الآية الكريمة ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾*. ولكن يبدو أن كثرة من النظم قد استندت إلى الجزء الأول فقط من الآية[5]، فَعلَّة طاعة أولي الأمر هي الالتزام بشرع الله، وليس هناك متسع لتفصيل ما أجملت، ولكن أردت الإشارة فحسب.

9. ويتطلب تحقيق ما سبق أن يعكف علماء السياسة والإعلام والاجتماع السياسي على إيجاد الطرق الأنسب للتعامل مع الرأي

* سورة النساء، الآية 59.

العام تكويناً وقياساً، خاصة بعد أن أصبح جلياً أن الكثير من المناهج الغربية لقياس الرأي العام أو تنشيطه لا تتفق وطبيعة المجتمع العربي المسلم، وهذا تحدٍّ مفروض أمام المتخصصين في هذه العلوم، إذ لا يكفي القول إن هناك بديلاً، ولكن الانتقال من العموميات إلى التفاصيل أصبح ضرورة ملحة.

10. كثيراً ما يغفل الدارسون الرأي العام بسبب قوة الدولة، فالرأي العام الواعي في أي مجتمع هو حصن أمان ومصدر قوة للدولة والمجتمع معاً، ويبرز دوره كعنصر ضغط في يد المفاوض على المستوى الخارجي، وكثير من الحكومات تضعف مصادر القوة لديها عندما تؤكد سيطرتها على الرأي العام في الداخل، ظناً منها أن ذلك يظهرها في موقف الحكومات القوية.

11. وتجدر الإشارة في هذه المقدمة أيضاً إلى أنه لاقيمة للرأي العام ما لم يكن قائماً على وعي من قبل جمهوره بالقضية المطروحة للنقاش، فالمعرفة هي أساس بناء الرأي العام الواعي، وهي التي تحول أيضاً دون تلاعب السلطات بالرأي العام لتزييفه أو تضليله، والمفترض أن الرأي العام يقوم على ثلاثة مكونات مترابطة يؤدي أحدها إلى الآخر؛ وهي المكون المعرفي ويشمل كل المعلومات ذات الصلة بالقضية وأبعادها والخيارات المتاحة في الموقف، والمكون الاتجاهي، ويتحدد كنتيجة منطقية للمكون المعرفي، فالمعلومات المعارضة لقضية ما تدفع غالباً إلى تكوين اتجاه معارض، في حين تؤدى المعارف الإيجابية إلى رأي عام مؤيد، أما المكون الثالث فهو السلوك،

ويفترض علمياً أن يأتي متسقاً مع المكون المعرفي والاتجاهي، إلا أنه في حالات كثيرة لا يرتبط هذا الأخير بكل من المعارف والاتجاه؛ وذلك لأسباب عديدة ليس هناك متسع للإسهاب فيها هنا[6]. إلا أن هذه النقطة المهمة تؤكد أهمية حرية الإعلام في المجتمع، ودوره في بناء رأي عام واع وقادر على حسن الاختيار وترشيد القرار.

ثانياً: مفهوم وعملية الرأي العام

دون الدخول في التفاصيل الدقيقة للتطور التاريخي للمفهوم وتأثره بالحقول العلمية أو الاتجاهات الأيديولوجية للباحثين، وكذلك المدارس الفكرية المتنوعة التي عكست البيئة السياسية والاقتصادية والفلسفية لها، سوف يتم الدخول مباشرة لعرض المناسب في هذا السياق، ففي اجتماع جمعية العلوم السياسية الأمريكية المنعقد عام 1925 انقسم الرأي إلى ثلاثة اتجاهات؛ الاتجاه الأول لا يعترف أصلاً بما يسمى الرأي العام، والاتجاه الثاني يقر بوجود الرأي العام إلا أنه يعترف صراحة بصعوبة الوقوف على تعريف واضح المعالم، أما الاتجاه الثالث فلم يصل أنصاره إلى تعريف واحد، على الرغم من اتفاقهم على وجوده وأهميته، ولا يزال هذا الخلاف قائماً حتى يومنا هذا[7].

ما هو الرأي العام ؟

قبل الدخول في وضع تعريف للرأي العام سوف نتبين العناصر أو المقومات اللازمة لوجوده، فإذا صار واضحاً أن ثمة أساسيات لا بد من توافرها حتى يوجد ما نسميه الرأي العام، أصبح ممكناً وضع التعريف، فوجود الرأي العام في لحظة معينة مرتبط بالآتي:

1. وجود قضية معينة يُعَدُّ العنصر الأول الذي يجتمع حوله الجمهور، إذ ليس ممكناً أن يوجد الرأي العام في فراغ، فالقضية هي الشرارة أو نقطة البداية التي يلتف حولها أعضاء جمهور معين، وتتنوع قضايا الرأي العام بتنوع الاهتمامات الإنسانية، وهي من حيث التعريف ليست إلا موقفاً معاصراً مهماً على الأقل من وجهة نظر جمهوره، وقابلاً للجدل والاختلاف، فليس محتملاً أن يتكون الرأي العام بشأن قضية غير قابلة للجدل والنقاش[8]. وقضية الرأي العام هي التي تضفي عليه الطابع الخاص به، فالرأي العام المحلي مرتبط بقضية محلية، في حين تعمل القضية القومية على نشوء الرأي العام القومي، والقضايا العالمية هي المسؤولة عن تكوّن الرأي العام العالمي وهكذا. وقد ينجح جمهور قضية محلية في تدويلها، أي خلق الاهتمام العالمي بها نتيجة الخبرة العالمية في استخدام وسائل الإعلام الدولية والتأثير في الصور الذهنية لجمهور المتلقين، كما يفعل اليهود الآن، وعموماً فإن القضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان والبيئة وماشابهها هي التي تكتسب اهتماماً عالمياً.

ويتوقف عدد ونوع القضايا المطروحة أمام الرأي العام في مجتمع معين على العديد من المتغيرات؛ من أهمها الثقافة السياسية وطبيعة المعتقدات السائدة في المجتمع، ودرجة الانفتاح أو العزلة التي يعيشها، وكذلك حجم الحريات الممنوحة لوسائل الإعلام في المجتمع.

2. الجمهور أو مجموعة الأفراد المهتمين بالقضية، ويجمعهم وعي مشترك بأهمية المشكلة المثارة والرغبة في التوصل إلى حل،

والجمهور ليس هو الرأي العام نفسه ولكن التفاعل بين أعضائه هو الذي ينتج ما يطلق عليه في النهاية الرأي العام. أما الذي يحدد أعضاء جمهور معين فهو إدراك الجمهور المشترك بأن ثمة قضية مهمة تواجههم وتحتاج إلى مواجهة، ومن ثم يتكون لديهم الدافع للبحث عن المعلومات وتكوين الرأي الذي يؤثر في صنع القرار الخاص بالقضية[9]، واعتماداً على هذه الرؤية فإننا نستبعد أي جماهير لا تهتم بالقضية المثارة حتى لو كانت ممن يتأثر بنتائجها، فالمهم في جمهور الرأي العام هو الاهتمام والدافعية والرغبة في التأثير في مجريات الأمور والناتجة عن اكتساب المعلومات المتعلقة بالقضية. ولاتتحدد قيمة جمهور معين في ضوء عدده فقط، ولكن فاعلية الجمهور وتماسك أعضائه وقوة نفوذهم لا تقل أهمية عن العدد، وفي كثير من الأحوال يدفع الإحساس بصغر حجم الجمهور إلى خلق الفاعلية وتوحيد الصفوف وتكوين جماعات الضغط الموثرة بشكل مباشر في دوائر صنع القرار كما هي الحال مع اللوبي الصهيوني وتأثيره في القرار الامريكي.

3. مركب التفضيلات السائد بين أعضاء الجمهور: العنصر الثالث في مفهوم الرأي العام هو مركب التفضيلات المتاحة، أو مجموع المقترحات التي يفضلها أعضاء الجمهور في سعيهم للوصول للحل أو التأثير في صناعة القرار، ويشير مركب التفضيلات أيضاً إلى توزيع الآراء بين المؤيد والمعارض، وكذلك درجة عمق أو شدة التأييد أو المعارضة. وكلما زادت أهمية قضية معينة تعقد مركب التفضيلات الخاص بها، بمعنى أن مجمل الآراء المطروحة ودرجة

التمسك بها بين الجمهور ليس إلا وظيفة مباشرة لدرجة تعقد القضية ذاتها. وهناك العديد من الآليات التي تقلل من درجة التنوع في الآراء، فعند اتخاذ القرار أو صنع السياسة يطلب من الجمهور الموافقة أو عدم الموافقة كما هي الحال في الاستفتاء، أو اختيار بديل من بين البدائل المطروحة. إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن هذه الآليات (أي الطرق التي تستهدف تجميع درجات الموافقة معاً ودرجات المعارضة معاً) ليست إلا أساليب لصنع القرار وفي الوقت نفسه لا تخفي حقيقة أن الرأي العام هو مجمل التفضيلات السائدة بين الجمهور، أي رأي الأغلبية ورأي أو آراء الأقلية والأقليات الأخرى، سواء أخذ بها أو لم يؤخذ بها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك دائماً مجموعة من الأفراد ليسوا من الأغلبية أو الأقلية أو الأقليات التي تفرزها القضية، ويرجع ذلك إلى أحد سببين؛ عدم المعرفة بالقضية نتيجة عدم الاكتراث لها، أو الرغبة في تأجيل إعلان الرأي وتعليقه على الأقل في الفترة الحالية[10].

4. التعبير عن الرأي، ويتم ذلك باستخدام أي وسيلة للتعبير عن وجهات النظر التي تتجمع حول القضية المطروحة، فالرأي العام هو الذي تتحقق فيه العلانية والوضوح كشرط لوجوده، إلا أنه في حالات كثيرة قد يحتفظ المرء لنفسه بالرأي نتيجة لغياب الدافع الذي يشجعه على التعبير عن رأيه، أو لحساسية الموقف والخوف من النتائج السلبية المرتبطة بإعلان الرأي والتصريح به أمام الجميع، أو لغياب وسائل التعبير الممكنة التي تحقق العمومية للرأي، وغيرها من

الأسباب. وعلى الرغم من تسليم بعض الأساتذة بوجود ما أسموه الرأي العام الداخلي أو الكامن، فإني أميل إلى اشتراط وجود العلانية في الرأي العام التي تتحقق من خلال استخدام أي وسيلة من وسائل التعبير الجماهيرية؛ كالإذاعة أو التلفزيون أو الصحافة، أو الإنترنت، أو أي وسيلة للاتصال الشخصي مثل الاجتماعات، وتشمل وسائل التعبير عن الرأي المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات والانتخابات والاستفتاءات وغيرها من الوسائل التي يستخدمها الجمهور ليفصح عما بداخله. ودون هذه العلانية قد لا تتحقق الأهداف التي يسعى الرأي العام لإنجازها من الاهتمام بالقضية المثارة[11].

وأرى أن العائق الرئيسي الذي يحول دون تعبير الرأي العام الحقيقي عن نفسه في كثير من دول العالم ومن بينها دول العالم العربي أن بيئة الرأي العام غير متاحة بالدرجة الكافية، ومن أهم ملامح هذه البيئة تأتي القيود التي تفرضها حكومات هذه الدول على حق الرأي العام في التعبير الحر عن مشاكله وقضاياه إلى الدرجة التي فقد معها الرأي العام الإحساس بالفاعلية والقدرة على التأثير، وتحول إلى كائن عاجز غير مؤثر؛ فالحكومات تحاول بشتى السبل وبدرجات مختلفة من بلد لآخر أن تمنع ظهور الرأي العام الحقيقي.

والواقع أن الدولة بقدر إضعافها للرأي العام الحر بقدر ما تتأكَّل قدراتها الذاتية في المجالين الداخلي والخارجي. ويبدو لي أن انتهاك إسرائيل لكل القوانين والأعراف الدولية في تعاملها مع صمود

الشعب الفلسطيني وانتهاكها لسيادة لبنان وسوريا على أراضيهما راجع بالدرجة الأولى إلى إدراكها لعجز الرأي العام العربي عن تحقيق إرادته، ولهذا السبب نفسه تبدأ القمم العربية وتنتهي دون أن نلمس تغييراً ولو جزئياً في رد الفعل على الجانب الإسرائيلي. فالوزن الحقيقي للدولة أو للنظام العربي مرتبط عضوياً بكفاءة هذا النظام في التعبير الصادق عن إرادة الرأي العام العربي. وليس هناك مجال لطرح التساؤل: أيهما أولى بالاهتمام بناء الدولة أم إفساح المجال للرأي العام، أو بأسلوب أوضح بناء الديمقراطية؟ الواقع أن هذا الطرح مغلوط لأن المسارين يعملان معاً في آن واحد، بعبارة أوضح أرى أن بناء الدولة والرأي العام متلازمان، فلا يمكن توفير بيئة رأي عام مناسبة في غياب الدولة، كما أن الوجود الحقيقي للدولة القوية المستقرة رهن بوجود بيئة رأي عام مناسبة.

5. القياس العلمي للرأي العام: إن المتتبع لمعظم ما كتب في الرأي العام لا يجد عملية القياس العلمي – «أي التحديد العلمي الدقيق المبني على الأساليب المتعارف عليها للاستقصاء والمسوح العلمية لمركب التفضيلات المتاحة وتوزيع هذه التفضيلات، وبيان اتجاهها وما إذا كانت تؤيد أو تعارض أو تتخذ موقفاً محايداً بين المعارضة والتأييد، وكذلك استكشاف درجة عمق التأييد والمعارضة والدوافع الكامنة خلف التأييد والمعارضة، استناداً إلى العينات الممثلة لجمهور الرأي العام الخاضع للدراسة»[12] – كأحد العناصر أو المقومات الأساسية التي يقوم عليها الرأي العام، وبخلاف ذلك أرى أن عملية القياس العلمي وفق الشروط السابقة وفي ظل مؤسسات لقياس الرأي متخصصة ومستقلة ومحايدة هي أحد الأركان الأساسية في مفهوم

الرأي العام. وعلى الرغم من ارتباط القياس بوسائل التعبير باعتبارها أحد المنافذ التي تسمح للرأي العام بأن يعبر عن ذاته، فإنه يجب أن نفصل بين كل وسائل التعبير السابق ذكرها وأساليب القياس والاستطلاع العلمي لسببين: الأول أن الرأي العام يعبر عن نفسه بشكل عفوي من خلال شتى مظاهر التعبير السلمية وغير السلمية، إلا أنها لا تقدم أكثر من مؤشر عام إلى وجود الرأي العام واهتمامه بقضية محددة، لكنها لا تسمح بتحديد دقيق للاتجاهات المختلفة وعمقها ومستوى تجذرها في المجتمع وغيرها من المتغيرات التي تتضح فقط مع القياس العلمي. أما السبب الثاني فهو أن غياب القياس العلمي يعطي الفرصة لكل الادعاءات التي تحاول الالتفاف حول الرأي العام لأن تزعم أن الرأي العام معها أو ضد مشروع قانون معين، كما أنه ليس متوقعاً في كل الأحوال أن تعبر كل الاتجاهات عن نفسها، إما لنقص وسائل التعبير وإما لعدم موضوعيتها أو للحساسيات المرتبطة بعلانية الرأي. وبناء عليه ينبغي أن نفصل بين كل أشكال ومظاهر التعبير عن الرأي العام والقياس العلمي بكافة صوره، خاصة أن هذا الأخير لا يحدث بشكل عفوي، بل يقوم على أساس علمي منظم ومتعمد. وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة؛ وهي أن كثيراً من الدول تخشى مجرد قياس الرأي العام، ولاترحب بمثل هذه المسوح العلمية؛ لأنها قد تفتح باباً يصعب إغلاقه، وقد تمثل نتائج القياس إساءة لأوضاع قائمة ومستقرة، وعلى الرغم من أهمية التفرقة بين الاستقرار والركود هنا، إلا أن التفرقة واجبة بين قياس الرأي العام ونشر نتائج القياس إعلامياً، وعلى الرغم من

أهمية الشفافية والمكاشفة العلنية من خلال النشر الأمين لما تسفر عنه نتائج قياسات الرأي العام، فإنه من الضروري على الأقل معرفة ما يدور في المجتمع، حتى ولو لم يتم نشره لأسباب تمليها ظروف بعض المجتمعات.

6. التوقيت الزمني: من طبيعة الرأي العام التغير، وليس هناك رأي عام دائم، ولكن الأصح القول بوجود اتجاه عام دائم، على الرغم من قابلية الأخير أيضاً للتبدل في ظل تغير البيئة المنشئة له. فالرأي العام ينتهي فور انتهاء القضية، وتنتهي القضية بصنع القرار وربما بتأجيل صنعه، وهذا الأخير أيضاً هو قرار. ومن الناحية النفسية يصعب على الجمهور أن ينشغل بالعديد من القضايا وبالدرجة نفسها في الفترة الزمنية نفسها، ولكنّ هناك دائماً شكلاً ما من أشكال التناوب في الاهتمام بالقضايا[13].

ثالثاً: عملية صنع القرار

لأغراض هذه الورقة سوف نقصر الحديث هنا على المفهوم العام لعملية صنع القرار وأنواع القرارات إلى الدرجة التي يمكن معها بيان العلاقة بين الرأي العام وصنع القرار؛ فصنع القرار هو العملية التي ينتج عنها اختيار لبديل بين مجموعة من البدائل التي تم تحديدها في إطار اجتماعي بهدف التأثير في المستقبل كما يراه صانعو القرار، وتنطوي هذه العملية على مجموعة من القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار، لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة[14].

والقرار بهذا المعنى هو اختيار لبديل من البدائل، ويخضع لتوجيه فريق العمل والمستشارين الذين يوضحون ما لكل بديل وما عليه. ويختلف القرار عن السياسة في أنه اختيار بين مجموعة من البدائل في لحظة معينة محدودة بزمان معين. أما السياسة فهي تتسم بالعمومية لأنها تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع عامةً، والسياسة هي ما تفعله وما لا تفعله الحكومة، إلا أنهما قد يستخدمان للتعبير عن ذات الشيء، ومع ذلك يجب التمييز بين عملية صنع القرار والقرار نفسه؛ فالعملية تتكون من مجموعة من الخطوات تستهدف معانقة الواقع والتعامل معه لمعالجة مشكلة معينة، من خلال استقصاء الموقف المشكل وتهيئة المعلومات وصياغة البدائل والمفاضلة بينها، أما القرار فهو البديل الأمثل الذي وقع عليه الاختيار.

وتتضمن عملية صنع القرار مجموعة من الخطوات على النحو التالي:

1. وجود الحافز، وقد يكون نتيجة لمتغيرات في البيئة الطبيعية، أو سلوك معين تقوم به قوة ما، أو أي مشكلة تتطلب حلاً.

2. إدراك صانع القرار للحافز، فما لم يدرك صانع القرار الحافز، فإنه لن يكون له تأثير، وإذا كان الحافز ظاهرة موضوعية فإن إدراك الحافز هو عملية ذاتية تحصل في رؤية صانع القرار للحافز. ويمثل الإدراك مناسبة صنع القرار.

3. تحديد المشكلة وبلورتها، فعندما تنشأ مناسبة صنع القرار تبدأ عملية البحث عن المعلومات بهدف التعرف إلى الفرص والتهديدات المحتملة، وتتم هذه المرحلة في النظم الديمقراطية من خلال التعامل الصريح مع الرأي العام وقنوات المعلومات المفتوحة.

4. مرحلة تفسير المعلومات، ويقصد بهذه المرحلة رفض أو قبول مصداقية المعلومات، وربطها ببعضها، وإعطاؤها معنى معيناً يتعلق بالموقف.

5. مرحلة البحث عن البدائل، وقد تأخذ هذه المرحلة إحدى طريقتين:

الأولى: البحث عن البدائل المتاحة وتحديد النتائج المحتمل ترتبها على كل بديل، وهذا هو النموذج الرشيد.

الثانية: البحث عن البدائل التي تتفق مع النسق العقيدي لصانع القرار ومع خبرته وتصوراته المسبقة، ولذلك ترفض البدائل التي تتعارض مع هذا النسق، ويطلق على هذه الطريقة النموذج المعرفي.

6. مرحلة تنفيذ القرار، وتبدأ هذه العملية عقب اتخاذ القرار، وتتطلب هي الأخرى سلسلة من القرارات التي يصدرها الجهاز الإداري.

7. مرحلة تقييم القرار، وأهم المعايير التي يخضع لها التقييم هو حالة المعلومات ودرجة اكتمالها، ودرجة المشورة في اتخاذ القرار، ودرجة تحقيق القرار للهدف منه.

نماذج عملية صنع القرار

يكاد يكون هناك شبه اتفاق حول النماذج التي يتم - وفقاً لها - صنع القرار، وسوف تتضح من تناولها الفرص الممكنة أمام الرأي العام لممارسة دوره في صناعة القرارات.

1. النموذج الرشيد لصنع القرار

وهو النموذج المثالي الذي يقوم على فكرة السلوك الاقتصادي الرشيد في تحريه الدقة في الحصول على المعلومات وتشخيص

المشكلة وحصر البدائل وتقييم الاحتمالات، ثم اختيار أكثرها عقلانية من حيث تخفيض التكلفة وتعظيم الفائدة، والاتصال هنا هو الضمان لتدفق المعلومات المناسبة والمتخصصة أمام صانعي القرار.

2. النموذج الثاني؛ هو النموذج التراكمي التدريجي الذي يأخذ في الاعتبار الأنشطة السابقة مستنيراً بالقرارات والسياسات السابقة، مع إدخال التعديلات التي تتلاءم مع ظروف الموقف الجديد(بالزيادة أو النقص أو التعديل) على أساس القبول بمشروعية القرارات السابقة وأسلوب اتخاذها.

3. النموذج الثالث؛ ويقوم على التفاوض والتسوية والتوفيق بين الاهتمامات المتعارضة التي تمارس من خلال السلطة والنفوذ. وتتحدد البدائل المطروحة أمام صانعي القرار عبر وسائل الإعلام والرأي العام وجماعات الضغط والهيئات الحكومية وغير الحكومية، والقرار وفق هذا النموذج يتخذ نتيجة للاتفاق بين كل الأطراف المشاركة[15].

4. النموذج التنظيمي؛ يركز هذا النموذج على البعد التنظيمي، وعلى وجه التحديد أهمية القواعد التنظيمية، وينظر إلى الحكومة على أنها منظمة مركبة، تتخذ فيها القرارات عن طريق وحدات فرعية، تعتمد على إجراءات ومعايير ثابتة. وتقوم افتراضات هذا النموذج على أساس أن عملية صنع القرار تتم على أساس شبه آلي وبطريقة مبرمجة، على ضوء برنامج تدرب عليه صانع القرار سلفاً[16].

أنواع القرارات

تختلف أنواع القرارات حسب معيار التصنيف، فإذا أخذنا طبيعة القرار معياراً يمكن أن نجد الأنواع الآتية:

1. القرار الحاسم؛ وهو الذي يواجه الموقف بقصد تصفية المشكلة نهائياً.
2. قرار التأجيل؛ وهو الذي يرجئ حل المشكلة إلى فترة زمنية أخرى.
3. قرار التوفيق؛ وهو لايحسم المشكلة نهائياً ولايؤجل حسم الموقف، ولكن يدور حوله سعياً للتوفيق بين المواقف المتعارضة.

كما يمكن التمييز بين القرارات التي تمثل تغييراً في مجرى الأحداث وتلك التي تنفذ استراتيجيات قائمة بالفعل، وهناك قرارات تبادر بالفعل وأخرى تعكس رد فعل، ويمكن تصنيف القرار حسب السلطة التي يتم في إطارها اتخاذ القرار، فهناك قرارات سياسية وأخرى إدارية تقوم على تنفيذ القرارات السياسية... إلخ[17].

رابعاً: كيف يتكون الرأي العام، وكيف يؤثر في صنع القرار؟

بعد أن تناولنا بإيجاز المفاهيم الأساسية لعمليتي الرأي العام وصنع القرار يصبح من المهم أن نستكشف الكيفية التي يؤثر بها الرأي العام في صنع القرار. ويبدو لي أن أنسب طريقة لمعرفة علاقة الرأي العام بصنع القرار تأثيراً وتأثراً هي أن نبحث في الطريقة التي يتكون ويتغير بها الرأي العام، والأهم هو استكشاف الإمكانات المتاحة أمام الرأي العام للمساهمة في صنع القرار، وطبيعة دوره في العملية، والقيود المفروضة عليه.

فلم تصل الدراسات العلمية حتى الآن إلى نموذج علمي موحد يفسر العملية التي يتكون بمقتضاها الرأي العام، كما أن هناك صعوبة في التفسير العلمي للطريقة التي يتغير بها الرأي العام. ويظل التساؤلان: كيف يتشكل الرأي العام وكيف يتغير؛ موضع بحث حتى اليوم، والفكرة هنا أن البحث العلمي لم يتوصل إلى نظرية موحدة أو إطار تفسيري قابل للاستخدام والتطبيق بشأن كل قضايا الرأي العام في كل الأزمنة والأمكنة، وهذا يبدو أمراً طبيعياً جداً إذا أخذنا في الاعتبار أنه لا حدود لكمّ قضايا الرأي العام ولأنواعها في دول العالم المختلفة وفي المناطق المختلفة داخل كل دولة. ولا حدود أيضاً لكمّ ونوع الأسباب والأهداف والمؤثرات التي تساهم في تشكيل الرأي العام، الأمر الذي يجعل التوصل إلى تعميمات مقبولة تنسحب على قضايا الرأي العام جميعها ضرباً من الخيال.

ومع ذلك فهناك إسهامات علمية جادة تمثل خلاصة لبحوث أمبيريقية تتناول عمليتَي تكوين الرأي العام وتغييره، نعرض لأهمها فيما يلي:

1. الرأي العام والبيئة الاجتماعية

يمر الرأي العام في تكوينه وفق هذه الرؤية بالخطوات الآتية:

1. تأثير الجماعات الأولية: حيث تمثل الجماعة الأولية - وهي مجموعة من الأفراد على صلة وثيقة ببعضهم، وتجمع بينهم اهتمامات مشتركة وروابط قوية مثل الأسرة أو جماعة الأصدقاء - التربة أو الحضانة المناسبة لولادة الأفكار التي يتشكل حولها الرأي العام، والأفكار هنا مثل بذور النبات التي يلقي بها المزارع في الأرض؛

فالتربة الصالحة للإنبات هي التي تسمح للبذور بالنمو، ولا يمكن أن تنمو البذور في تربة صخرية، والأمر نفسه ينطبق على الأفكار التي ينمو حولها الرأي العام[18].

2. ظهور الزعامة أو القيادة: ترتبط هذه المرحلة بظهور قيادات ترتفع على الجماعات الأولية الصغيرة، ونتيجة لما تتمتع به تلك القيادات من قدرات على التأثير تبدأ الفكرة التي نمت في ظل الجماعة الأولية في الانتشار على نطاق أرحب وأشمل لتجمع بين أفراد وجماعات أولية لا يعرف بعضهم بعضاً بشكل مباشر.

3. التواصل بين الجماعات الأولية المختلفة: في هذه المرحلة تنتقل الأفكار عبر شبكات اتصال متنوعة إلى عدد أكبر من الجماعات الأولية، تضيف كل منها ما تراه مناسباً من آراء ومقترحات، وتنشر من المعلومات والحقائق ما يتناسب مع اتجاهاتها.

4. القادة الجدد والصياغات الجديدة: إن العملية التي حدثت على مستوى الجماعة الأولية يمكن أن تتكرر على مستوى أوسع في هذه المرحلة، فالاتصال بين الجماعات الأولية المختلفة من شأنه أن يفرز قيادات رأي جديدة تستوعب الاهتمامات الأوسع والأبعاد المتنوعة للقضية المطروحة للنقاش. وتحدث المناقشة هذه المرة على أساس أن هناك جماعات أخرى تتعاطى ذات القضية وتسعى للتأثير في القرار في الاتجاه نفسه أو حسب ما تراه يحقق مصلحتها.

5. توقع آراء وسلوكيات الآخرين: فالبحوث العلمية تشير إلى أن الفرد يتحسس آراء الآخرين، ويتوقع تصرفاتهم واتجاهاتهم ويتأثر بها

جزئياً أو كلياً، وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذه العملية لا تتم من جانب واحد فقط، بمعنى أن هناك عمليات بحث مشتركة ومستمرة من جانب كل الأفراد إزاء كل الأفراد، أمكن لنا أن نفسر عمليات الاستقطاب التي ينتهي إليها الرأي العام، لتصل أحياناً إلى سيادة بديلين فقط كما هي الحال في الاستفتاء، المهم هنا أن التأثير الاجتماعي يأخذ طابعاً دائرياً، فالكل يؤثر في الكل ويتأثر به في الوقت نفسه.

6. مرحلة التفكك والاختفاء: كما سبقت الإشارة ليس هناك رأي عام دائم، ولكن القضية – أي قضية – تشغل الرأي العام لفترة من الزمن تتفاوت حسب معايير عدة، ولكن مصيرها دائماً إلى الزوال، ويرجع ذلك إما إلى الوصول إلى حل أو قرار يحسم الموقف[19] وربما نتيجة لبطش الحكومة ومحاولتها وضع نهاية للرأي العام باستخدام القوة المادية أو بالإغراء أو بغيرهما من الوسائل غير الديمقراطية التي تتعامل مع الرأي العام بمنطق مغلوط قائم على الاعتقاد بأن العنف أو الضغط يمكن أن يسلب الرأي العام إرادته، وفي اعتقادي دائماً أن الحق ينتصر في النهاية وأن القوة الغاشمة لابد أن تُغلب، فإسرائيل مهما توهمت أن استخدام القوة وأساليب البطش ضد الصمود الفلسطيني يحقق لها الأمن والاستقرار فلن تجني إلا الدمار إن عاجلاً أو آجلاً، وسيظل عدم استجابتها لصوت الحق والعقل والقانون الدولي مصدر قوة لاستمرار الانتفاضة لا قمعها؛ فالطفل الأعزل حامل الحجر الصغير هو تعبير عن أقصى درجات صمود الرأي العام الفلسطيني، ورفضه الاستسلام لقوى البغي والطغيان الإسرائيلية

ومن يدعمها، وهو في الواقع تهديد للكيان الصهيوني سوف يؤتي ثماره ولو بعد حين. ومن ناحية أخرى فإن محاولة كثير من الأنظمة العربية عدم الاستجابة الكاملة لمطالب الرأي العام الداعية للانتصار لهذا الطفل الأعزل بكل الوسائل الممكنة تمثل مصدر غضب الرأي العام وسخطه على الحكومات، وفي الوقت نفسه مصدر عدم استقرار لهذه النظم. ما أود أن أنتهي إليه هو أن مثل هذه النظم إنما تخلق المشكلات لنفسها بنفسها، فعدم الاستجابة للرأي العام يخلق بيئة غير مستقرة تهدد بقاء مثل هذه النظم، كما أن تأجيل حسم القضايا المحورية لا يفعل أكثر من تأجيل هذا التهديد.

2. التطور التدريجي للرأي العام

وفق هذا المنظور يمر الرأي العام أثناء تكوينه بأربع مراحل أساسية هي:

1. مرحلة نشوء القضية: وفيها تظهر القضية الخلافية لأول مرة على نطاق محدود من حيث عدد المهتمين بها أو الأبعاد التي تشكلها، وربما تحدث هذه العملية لدى أفراد يتمتعون بمراكز اجتماعية عالية، فأصحاب المواقع الاجتماعية الأعلى أكثر تأثيراً في الدوائر الاجتماعية الأقل درجة. وقد تبدأ قضايا الصراع من جماعات تحتل مواقع مختلفة في النظام الاجتماعي، كما قد تبدأ من الجماهير مباشرة، ويحدث ذلك في حالات معدودة عندما تلتقي حاجات وتوقعات وآمال جماهير واسعة في شكل حركة اجتماعية.

2. مرحلة تعريف الصراع: وقد تبدأ هذه المرحلة في الوقت نفسه الذي تنشأ فيه القضية، وفي حالات كثيرة قد تبدأ القضية وينمو الخلاف

في المجتمع حولها دون وضوح تام في طبيعته وأسبابه، وفي هذه المرحلة يتم تعريف القضية وتشخيصها.

3. المرحلة العامة للصراع: إذ تنتقل القضية عبر وسائل الإعلام إلى المجتمع الكبير وتبدأ القضية تأخذ طابعاً شرعياً، ويدرك قادة الجماعات المتنافسة هذه الحقيقة، ومن ثم يوظفون وسائل الإعلام لتتبنى وجهات نظرهم؛ فوسائل الإعلام تمارس أدواراً متعددة في هذه المرحلة، فهي تساهم في زيادة حدة الصراع في المجتمع من خلال استخدام الجماعات المتنافسة لها، ومحاولة كل فريق أن يجذب قطاعات أوسع لصفه، إلا أن الاستخدام المكثف لوسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي يرتبط به زيادة في كم ونوع المعلومات التي تعالج القضية، ومن ثم مزيد من الفهم العام لها داخل المجتمع، ومن المحتمل أن يؤدي الفهم إلى التفاهم والاقتناع وحسم الخلاف.

4. وصول قضية الرأي العام إلى دوائر صنع القرار: وهذا هو الاحتمال الأكبر في الدول الديمقراطية، ويدخل الرأي العام مرحلة جديدة تسعى إلى التأثير المباشر في عملية صنع القرار، وبعدها تتحول القضية إلى سياسة عامة تقوم بدورها في التأثير في الرأي العام. فالعلاقة تكاد تكون دائرية بينهما[20].

3. الرأي العام ومركب التأثيرات

في ظل هذا النموذج تتعدد العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام وتغييره، ففي النظم الديمقراطية لا يوجد مصدر واحد تنشأ منه قضايا الرأي

العام، فأي قضية مطروحة لصنع القرار على مستوى قومي أو محلي أو دولي يمكن أن تنتقل، بل يجب أن تنتقل من الدائرة المصغرة التي تقرر إلى الدائرة الأوسع للرأي العام، ليمارس حقه في المشاركة الإيجابية في صنع المستقبل، ويتم انتقال القضية من خلال جماعات المصالح، أو من خلال الصحفيين، أو أحد صناع القرار أو أي جهة حكومية أو تشريعية أو غيرها، كما قد تبدأ قضايا الرأي العام من رجل الشارع أو من وسائل الإعلام، فليس هناك بؤرة واحدة تستأثر بهذه العملية، وبمجرد أن يتم التعرف إلى القضية – وهي دائماً نقطة البداية في تشكيل الرأي العام كما سبق القول عند الحديث عن مفهوم الرأي العام – تبدأ اتجاهات أكثر الأفراد ارتباطاً بالقضية وتأثراً بها في التكون، وإذا تم التعبير عن هذه الاتجاهات إلى جماعات أخرى عبر شبكات الاتصال الشخصي يبدأ الرأي العام في الظهور. وليس متوقعاً أن تتشكل اتجاهات جميع أفراد المجتمع بشأن أي قضية، فهناك دائماً فئة من لا يهتمون، الجدير بالذكر هنا أن اتجاهات الأفراد والجماعات المختلفة تتشكل لأسباب مختلفة، فالعداء للسلطة في مجتمع ما قد يرتبط بعشرات الاتجاهات التي تبرر اعتناق آراء معينة، لكنها تلتقي جميعها عند نقطة واحدة هي العداء للنظام، وبالمنطق نفسه قد تتعدد الاتجاهات أو الأسباب التي تبرر تقدير الرأي العام وتأييده للسلطة.

وكما تتنوع المصادر التي يبدأ منها الرأي العام في المجتمع الديمقراطي؛ تتنوع أيضاً العوامل والمؤثرات التي تساهم في تشكيله؛ ومن أهمها:

1. العوامل البيئية المباشرة: فالأسرة والجيران وجماعات العمل والأصدقاء والنادي ودور العبادة وغيرها من المنتديات مثل المدارس والجامعات تمارس دوراً مؤثراً في بلورة الرأي العام، أما عن طبيعة

هذا التأثير فتقول الدراسات العلمية بأن المرء يكيف رأيه ليتفق مع الرأي الأكثرشيوعاً داخل الجماعة الاجتماعية التي ينتمي لها، بعبارة أوضح قد يتخلى المرء عن رأيه الخاص إذا تعارض مع رأي المجموع لأغراض الانتماء.

2. جماعات المصالح وتعمل هذه الجماعات المنظمة للتأثير في صنع القرار عن طريق تشكيل الرأي العام حسب توجهاتها، في الوقت نفسه تضغط بأساليبها الخاصة مباشرة على صانع القرار، وفي كل الأحوال تستخدم وسائل الإعلام الأكثر ذيوعاً وتأثيراً في المجتمع لتحقيق أهدافها.

3. قادة الرأي: ولديهم القدرة على جذب انتباه الرأي العام لقضايا معينة أو صرفه عن قضايا أخرى، ويساعدهم على ذلك شعبيتهم وقبول الجماهير لهم، خاصة إذا أدركت الجماهير أنهم يسعون لتحقيق الصالح العام لا الخاص[21].

4. وسائل الإعلام: وتمارس التأثير الأكبر في وضع أولويات الاهتمامات داخل المجتمع، وهذا ما عرف علمياً بوظيفة وضع الأجندة أو ترتيب الاهتمامات؛ وفحواها أن وسائل الإعلام من خلال تركيزها على قضايا معينة باعتبارها أهم القضايا السائدة في المجتمع في فترة زمنية معينة تنجح في تركيز اهتمام الرأي العام حول ذات القضايا، والأهم هو علاقة الاتساق بين درجات الأهمية الممنوحة لأولويات القضايا في وسائل الإعلام ودرجات الأهمية الممنوحة لذات القضايا لدى الرأي العام، فالقضية التي تحتل المرتبة

الأولى لدى الإعـلام تشغل الموقع الأول بين اهتمامات الرأي العام وهكذا، وهذا هو الفرض العام لنظرية وضع الأجندة الذي بدأت الدراسات حوله عام 1972 في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أغلب الدراسات ثبت صحة الفرض العام للنظرية، وقد قمت باختبار النظرية لأول مرة في العالم العربي بالتطبيق على الصحافة المصرية في منتصف الثمانينيات، وانتهت الدراسة في هذا الشأن إلى أن الصحافة الحزبية لها تأثير معتدل على وضع أجندة الرأي العام، وهو نوع التأثير الذي لم تنجح الصحف القومية في تحقيقه.

وإذا كان هذا الاتجاه العلمي قد بدأ بالبحث في أثر الإعلام في ترتيب اهتمامات الرأي العام، فهو يحاول الآن الإجابة عن التساؤل المطروح حالياً: من يضع أجندة وسائل الإعلام؟ وليست هناك إجابة واحدة قاطعة تحدد من يضع أجندة من[22]، إلا أن هناك اتجاهات علمية تشير إلى الآتي:

في المجتمعات الديمقراطية تتبادل وسائل الإعلام والرأي العام التأثير؛ فقضايا الرأي العام تفرض نفسها على أولويات الإعلام في المجتمع، خاصة أوقات الانتخابات، والواقع أن أولويات وسائل الإعلام ليست إلا نتيجة للقوى الاجتماعية السائدة، بما في ذلك المؤسسات الصناعية والتجارية وغيرها من المنظمات المؤهلة لممارسة الضبط الاجتماعي، فالطبقة الحاكمة المتحكمة في السياسة والاقتصاد هي التي تقود وسائل الإعلام أياً كانت صيغة النظام السياسي، ومثل هذه الطبقات لا تسعى في الغالب لهدم الأساس الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، بقدر ما تعمل على المحافظة عليه، وقد خلصت دراسات أخرى عديدة إلى أن المضمون

الإعلامي لوسائل الإعلام يعبر في الغالب عن القيم والتقاليد المهنية للعاملين في وسائل الإعلام، بدرجة تفوق تعبيره عن اهتمامات الرأي العام، كما أن وسائل الإعلام ترتب اهتمامات الرأي العام، وكلاهما يؤثر ويتأثر بعملية صنع القرار.

إن التحليل الأدق للعلاقة بين المتغيرات الثلاثة وهي الرأي العام والإعلام وصنع القرار يقوم على ديناميكية العلاقة بين الأطراف الثلاثة، فالباحث عن علاقات التأثير بينها لابد من أن يصل إلى شبكة متنوعة من التأثيرات على النحو التالي :

1. أولويات اهتمامات وسائل الإعلام تساهم في وضع أولويات الرأي العام.
2. أولويات اهتمامات وسائل الإعلام تساهم في وضع اهتمامات صانع القرار وكذلك أجندة صنع القرار بأسلوب مباشر.
3. أجندة وسائل الإعلام تساهم في وضع أجندة صنع القرار بأسلوب غير مباشر من خلال تأثيرها في أجندة الرأي العام.
4. أجندة بعض وسائل الإعلام تؤثر في أجندة البعض الآخر من الوسائل.
5. أجندة الرأي العام تساهم في وضع أجندة وسائل الإعلام.
6. أجندة الرأي العام تساهم في وضع أجندة صناع القرار بأسلوب مباشر.

7. أجندة الرأي العام تساهم في وضع أجندة صنع القرار بأسلوب غير مباشر من خلال تأثيرها في أجندة وسائل الإعلام.

8. أجندة صناع القرار تؤثر في أجندة وسائل الإعلام.

9. أجندة صناع القرار تؤثر في الرأي العام بأسلوب غير مباشر من خلال القرارات والسياسات التي يتخذونها.

10. أجندة صناع القرار تؤثر في أجندة الرأي العام بأسلوب غير مباشر من خلال تأثيرها في أجندة وسائل الإعلام[23].

يعمل الرأي العام والإعلام وصنع القرار فى النظم الديمقراطية كنظم مفتوحة ومتوازنة في علاقات التأثير والتأثر القائمة بينها إلى حد كبير، والأهم أن كل نظام فرعي يعمل تحت رقابة النظام الفرعي الآخر، الإعلام يراقب السلطة، والرأي العام يراقب الإعلام، والسلطة تراقبهما معاً وتخضع بدورها لمراقبتهما. وفي النظم غير الديمقراطية يتدفق التأثير من السلطة إلى الإعلام ومنه إلى الرأي العام دون أن يأخذ مساراً معاكساً.

وفي عصر العولمة تبدو الخطورة في حقيقة أن وسائل الإعلام الغربية تضع أولويات اهتمامات وسائل الإعلام العربية والرأي العام معاً بأساليب مباشرة وأخرى غير مباشرة، يساعدها على هذا عجز الإعلام العربي عن مواكبة العصر إنتاجاً وتسويقاً للمنتج الإعلامي والثقافي، باستثناء قنوات إعلامية محدودة للغاية هي التي نجحت في المساهمة في التأثير في اهتمامات الرأي العام العربي حديثاً، كما استطاعت باقتدار أن تحل محل الإعلام الغربي في تزويد الرأي العام العربي بحقائق الانتفاضة، ولكن

الطريق أمامها غير معبد لتواصل سيرها في تنوير الرأي العام وتحويله من حالة الكمون إلى وضعية المشاركة الفاعلة في الأحداث، ومن وضعية الشريك المنسي في صنع القرار إلى وضعية الطرف الذي يحسب له الحساب، إلا أن الإعلام وحده لا يكفي للقيام بهذه المهمة الصعبة، فالإطار القانوني والسياسي الذي يشكل بيئة الرأي العام في حاجة إلى إعادة نظر جذرية تسمح له بممارسة حقه الطبيعي في صنع القرار.

الأدوار المحددة التي يمكن أن يمارسها الرأي العام في صنع القرار

عبر السنوات يطرح العلماء هذا التساؤل : ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الرأي العام في عملية صنع القرار؟ وعلى الرغم من وفرة الدراسات العلمية، وعلى الرغم أيضاً من الاقتناع بوجود هذا الدور فإنه نظراً لطبيعة الرأي العام وطبيعة القضايا التي يلتف حولها واختلاف نماذج صنع القرار وطبيعة القرارات المختلفة لم نعثر على تصنيف جامع مانع لهذا الدور، ومع هذا فإن التعميم الأكثر دقة في هذا الشأن هو أن الرأي العام لا يتدخل في التفاصيل الدقيقة لعملية صنع القرار، ولكنه يضع الإطار العام الذي يتحرك داخله صانعو القرار، وهذا الإطار ليس هو القرار نفسه، كما أنه ليس بعيداً تماماً عنه، فهو يحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض، وما سيكتب له النجاح وما سيحكم عليه بالفشل، وهذا في حد ذاته يعد دوراً مهماً في عملية صنع القرار، ومن ناحية أخرى تمثل استجابة الرأي العام للقرار العامل الحاسم المؤثر ليس فقط في شرعية القرار الحالي بل القرارات التالية له، فالعلاقة بينهما إذاً متبادلة كلاهما يؤثر في الآخر، ويتوقف حجم التأثير على طبيعة النظام السياسي، فالنظم الديمقراطية يؤثر فيها الرأي العام

بقدر ما يتأثر، ولكن النظم غير الديمقراطية تسمح للتأثير من طرف واحد، منها إلى الرأي العام، ولعل هذا يفسر حالات التذمر والسخط وعدم الرضا التي تسود أوساط الرأي العام. وفي رأي كثير من المتخصصين يعد الرأي العام أحد المصادر الأساسية لرشد القرار السياسي، وهو مصدر شرعية السلطة في المجتمع.

الفاعلية السياسية لدى الرأي العام وصنع القرار —

لن يشارك الرأي العام في صنع القرار ما لم يستشعر الفاعلية السياسية، بمعنى الإحساس بالقدرة على التغيير، والإحساس بأنه يمكن أن يؤثر، وأن صوته يمكن أن يكون له صدى، أما إذا شعر الرأي العام بأن القرارات تتخذ من حوله دون أن يكون له القدرة على التحكم فيها، وأنها مثل القضاء والقدر لا مفر منها، فإنه ينفصل عن عالم السياسة ويتحول إلى كائن مغلوب على أمره تتحكم فيه سمات مثل الشك والسلبية والإحساس بالانهزامية والضآلة، والرأي العام لا يصل إلى هذا الشعور من فراغ، ولكن من المحاولات السابقة والخبرات المتعددة في عالم السياسة دون أن يرى لها جدوى، مما يترتب عليه مشاعر الإحباط والقلق، ومن شأن هذا وذاك أن يخلق الإحساس بالاغتراب والعزلة[24]. والمدقق في وضعية الرأي العام العربي يكاد يصل إلى أن هذه هي جملة السمات العامة التي تسمه، فقد افتقد الإحساس بالاقتدار السياسي، والاقتدار لا يمثل دافعاً للرأي العام حتى يشارك سياسياً، ولكنه شرط للمشاركة، فالرأي العام لا يشارك في صنع القرار حتى يكون فاعلاً سياسياً، ولكنه يشارك إذا شعر بالاقتدار السياسي[25].

الرأي العام وأهميته في صنع القرار

وتشير نتائج الدراسات الخاصة بالرأي العام وصنع القرار إلى ما يلي :

1. أن العلاقة بين الرأي العام وصنع القرار تختلف من قضية إلى أخرى ، قد يكون التأثير هامشياً في بعض القضايا ومحورياً في البعض الآخر ، مباشراً في بعض القضايا وغير مباشر في البعض الآخر ، سريعاً في بعض القضايا وبطيئاً في البعض الآخر .

2. هناك عشرات العوامل التي تحدد حجم ونوع وأسلوب تأثير الرأي العام في صنع القرار ، يأتي على رأسها طبيعة النظم السياسية ودرجة نضج الرأي العام والقوى الاجتماعية السائدة وسمات البيئة التي يحيا فيها الرأي العام وأسلوب صنع القرار .

3. يرتبط بغياب مؤسسات قياس الرأي العام غياب التعرف الحقيقي على اهتماماته ، ومن ثم يصعب أن يمارس دوراً أساسياً في العملية .

4. في كثير من الأحوال تستخدم الحكومات وسائل الإعلام كسلاح لخلق رأي عام زائف يعطي الانطباع بقبول الرأي العام للقرارات أو أنها جاءت نتيجة لاختياره الحر .

5. في كثير من الحالات أيضاً يصعب ترجمة اهتمامات الرأي العام إلى قرارات محددة ، والمشكلة تكمن في صعوبة التعرف الدقيق على حقيقة الرأي العام بالنسبة لمسألة محددة ، والواقع أن هذه ليست مشكلة للرأي العام في ذاته ، ولكن في كيفية التعرف عليه .

6. وكما يؤثر الرأي العام في صنع القرار ، يتأثر هو الآخر بالقرار ، فمتى اتخذ القرار يتم تسويغه للرأي العام وحثه على قبوله ، ومن ثم يصبح جزءاً من اهتماماته .

7. إن درجة مساهمة الرأي العام في صنع القرار تعتمد بالدرجة الأولى على احترام حقوق الإنسان وحقه في الاختلاف وأن يكون له رأي مؤثر في صنع الحياة من حوله، ولن يتحقق ذلك في غياب مؤسسات المجتمع المدني وسيادة روح الاعتدال وقيم التوسط والتسامح والاعتراف بحق الآخرين في المشاركة والحياة الكريمة.

8. على خلاف مايظن البعض، فإن الإسلام دين يقوم على الحرية التي تكفل ممارسة ديمقراطية للرأي العام في العملية السياسية برمتها، ولنتأمل الآية الكريمة: ﴿ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة﴾* لندرك أن الله سبحانه وتعالى ساوى بين الحرية والحياة، فالقاعدة الشرعية هنا تقول إنه في مقابل "إعدام حياة" إنسان بالقتل الخطأ يكون "إحياء ذات" رقيق بالحرية، لأن رقه يساوي موته بينما تحريره هو الحياة نفسها. والشورى في الإسلام لا تمنع التعددية السياسية والمعارضة السياسية، أما الفرقة في الدين فهي غير التعددية السياسية[26]، وهذه الأخيرة هي إحدى المتطلبات الأساسية لممارسة الرأي العام لدوره في صنع القرار.

الخلاصة

ناقشنا في هذه الورقة البحثية علاقة الرأي العام بصنع القرار، وقد اتضح من استقراء الدراسات العلمية في هذا الخصوص أهمية المشاركة الفاعلة للرأي العام في صنع القرار، وأن ذلك ليس وسيلة لبناء الدولة

* سورة النساء، الآية 92.

العصرية وتعزيز قوة الدولة في الداخل والخارج فحسب، ولكن المشاركة الفاعلة للرأي العام تمثل أحد حقوقه الأساسية في التعبير والتغيير والمساهمة في صنع الحياة من حوله. كما أبانت الورقة أن الرأي العام لا يمكنه أن يضع التفاصيل الدقيقة للقرار بقدر ما يضع الإطار العام الذي يتحرك في داخله صناع القرار، ويمثل الخروج عنه خروجاً على إرادة الرأي العام. كما أشارت الورقة إلى أهمية الفكر السياسي الإسلامي الذي يؤكد احترام الرأي العام ودوره في الحياة السياسية، وأشارت إلى الحاجة الملحة إلى تطوير آليات خاصة للتعامل مع الرأي العام العربي، وبالتحديد الإطار القانوني والسياسي وطرق قياسه والتنبؤ به.

الهوامش

1. حسين علوان البيج، "الديمقراطية وإشكالية التعاقب في السلطة"، في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، 19، ص 156.

2. انظر:

R. Lubbers, *The Dynamics of Globalization* (Retrieved December 15, 2000) *http://www.globalize.org*

R. Lubbers, *The Global Sovereignty of the People: What is it About?* (Retrieved December 20, 2000) *http://www.globalize.org*

3. انظر:

Scott London, *Electronic Democracy: A Literature Survey* (Retrieved January 10, 2001) *http://www.scottlondon.com/reports/ed.html*

4. وحيد عبدالمجيد، "الديمقراطية في الوطن العربي"، في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 290.

5. إسماعيل صبري عبدالله، "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي"، في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 318.

6. انظر:

Stuart Oskamp, *Attitudes and Opinions*, (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977), 83-93.

M. Rosenberg et al., *Attitude Organization and Change: An Analysis of Consistency among Attitude Components.* (New Haven, CT: Yale University Press, 1960), 62-72.

7. انظر:

Britannica Online, Public Opinion (Retrieved December, 2000) *http://www.eb.com*

8. انظر:

Bernard Hennesy, *Public Opinion*, (Belmont, CA: Duxbury Press, 1975), 5-6.

9. انظر:

Lace Bennett, *Public Opinion in American Politics*, (New York, NY: Harcourt Brace Jovanovich, 1995), 240.

10. انظر:

Leo Bogart, "No opinion, don't know and maybe no answer," *Public Opinion Quarterly* (Fall, 1967), 330-345.

11. Bennet, op. cit., p. 12.

12. انظر:

Sondra Rubenstein, *Surveying Public Opinion*, (Belmont, London: Wadsworth Publishing Company, 1995), 72.

13. Hennesy, op. cit, 25.

14. سعد الدين إبراهيم وآخرون، **كيف يصنع القرار في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 100 ـ 110.

15. المرجع السابق ص 101 ـ 106؛ السيد عليوة، **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987)، ص 199.

16. سعد أبودية، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 20.

17. حامد ربيع، **أبحاث في نظرية الاتصال وعملية التفاعل السلوكي**، محاضرات ألقيت على طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1973، ص 50.

18. Bennet, op. cit., p. 138.

19. أحمد بدر، **الرأي العام، طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1982)، ص 83ـ84.

20. انظر:

Phillips Davison, "The Public Opinion Process", in Reo Christenson and Robert McWilliams, *Voice of the People: Readings in Public Opinion and Propaganda*, (New York, London, Sydney: McGraw-Hill Book Company, 1964), 19.

21. Britannica Online, Ibid.

22. انظر:

Carol Manheim, "A Model of Agenda Dynamics," in Margaret Mclaughlim (ed.) *Communication Yearbook 10*, (Beverly Hills, London: Sage Publication, 1987), 506.

23. Manheim, op. cit., 510-515.

24. انظر:

Dianna Mutz, "Political Alienation and Knowledge Acquisition," in Margaret McLaughlin, Communication Yearbook, op. cit., 59.

25. انظر:

William Stone, *The Psychology of Politics*, (New York, NY: Collier Macmillan Publisher, 1974), 120.

26. محمد عمارة، **الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق**، سلسلة عالم المعرفة، 89 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985)، ص 12
للمزيد من المعلومات عن الرأي العام والفكر الإسلامي انظر:
ثناء فؤاد عبدالله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 355-376.

للمزيد من المعلومات عن العلاقة بين الإعلام والرأي العام وصنع القرار انظر:

بسيوني إبراهيم حمادة، "الاتجاهات الحديثة في وضع الأجندة"، مجلة **بحوث الاتصال** (القاهرة، كانون الثاني/ يناير 1997)، ص 35-60.

نبــذة عــن المحاضــر

د. بسـيوني إبراهيم حمادة

أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة وجامعة الإمارات العربية المتحدة. عمل سابقاً بقسم الاتصال الجماهيري في الجامعة الدولية في ماليزيا، وكلية الإعلام بجامعة القاهرة ، وكلية الإعلام بجامعة السادس من أكتوبر في جمهورية مصر العربية.

عمل مستشاراً لعدد من المنظمات والمشروعات الدولية منها: صحيفة "الأهرام" القاهرية بمصر خلال الفترة 1990-1996، ومركز الاتصال السكاني بجامعة جونز هوبكنز بالولايات المتحدة الأمريكية، ومشروع التنمية والبيئة (PRIDE) التابع لهيئة المعونة الأمريكية (USAID). كما عمل خبيراً ومستشاراً في العديد من الوزارات ومؤسسات الإعلام العربية والدولية.

والدكتور بسيوني أمين عام الاتحاد الدولي لبحوث الإعلام والاتصال (Global Communication Research Association) منذ عام 2001. وهو كذلك عضو في مجلس إدارة الجمعية المصرية للإعلام السكاني، وعضو لجنة تحكيم جائزة الصحافة العربية في نادي الصحافة بدبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وشارك في العديد من المؤتمرات الدولية، كما أشرفَ وشارك في إجراء العشرات من الدراسات وتحليلها، ونشرت له العشرات من الكتب والدراسات في مجلات عربية ودولية.

صدر من سلسلة «محاضرات الإمارات»

1 ـ بريطانيا والشرق الأوسط : نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2 ـ حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3 ـ اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4 ـ إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5 ـ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6 ـ المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7 ـ مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8 ـ التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9 ـ الإعلام وحرب الخليج : رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10 ـ الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11 ـ مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12 ـ التجربة الديمقراطية في الأردن : واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13 ـ التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 ـ تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 ـ التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 ـ أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 ـ الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 ـ أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 ـ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط
والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 ـ العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 ـ أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 ـ سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 ـ الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 ـ النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 ـ العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 ـ أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 ـ العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 ـ الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 ـ مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30 ـ الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة :
صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31 ـ منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32 ـ التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما
في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33 ـ خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34 ـ الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35 ـ الانتخابات الأمريكية لعام 1998

بيتر جوبسر

36 ـ قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37 ـ أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38 ـ البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39 ـ التنمية الصحية في دولة الإمارات
العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40 ـ الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41 ـ توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42 ـ التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43 ـ واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44 ـ مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45 ـ دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46 ـ العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

57 ـ الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص . ب : .... المـدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسـوم الاشتـراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .

❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 0590712138 – بنك المشرق – شارع خليفة

ص . ب : 858 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

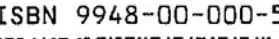
هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .

ISSN 1682-122X







مـركـز الإمـارات للدراسـات والبـحـوث الاستـراتيـجـية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

ص. ب : 4567ـ أبوظبـي ـ الإمـارات العربية المتحدة

هاتف: 6424044 - 9712+ ـ فاكس: 6426533 - 9712+ ـ il: books@ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.ac.ae